

كي بي أم جي
الطابق الرابع، بناية بنك HSBC
منطقة مطرح التجارية
ص.ب ٦٤١
الرمز البريدي ١١٢
سلطنة عمان
هاتف +٩٦٨ ٢٤٧٠٩١٨١
فاكس +٩٦٨ ٢٤٧٠٠٨٣٩

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة فينيكس للطاقة ش.م.ع.ع.

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية لشركة فينيكس للطاقة ش.م.ع.ع ("الشركة") الواردة على الصفحات ٢ إلى ٣٧، والتي تتضمن قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وقائمة الدخل وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات، والتي تشتمل على السياسات المحاسبية الرئيسية والمعلومات التوضيحية الأخرى.

وفي رأينا، أن القوائم المالية تُظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وأداءها المالي، وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. وقد تم توضيح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في قسم مسؤوليات مراجعي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية ضمن تقريرنا. ويجدر التنويه إلى أننا مستقلون عن الشركة وفقاً لما هو وارد في المدونة الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين، إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية في سلطنة عُمان، فضلاً عن التزامنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولمدونة مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. ونعتقد أن ما توصلنا إليه من أدلة تدقيقية يعتبر كافياً ومناسباً ليكون أساساً يستند إليه رأينا.

مسائل المراجعة الرئيسية

إن النقاط الرئيسية المتعلقة بالمراجعة هي تلك الأمور التي كانت وفقاً لحكمنا المهني ذات أهمية كبيرة في مراجعتنا للقوائم المالية للعام الحالي. وقد تناولنا تلك المسائل في سياق مراجعتنا للبيانات المالية ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه المسائل.

مسائل المراجعة الرئيسية – تقييم مشتقات التحوط

انظر الإيضاح رقم ٢٠١٦ و ١٩ من القوائم المالية:-

تستخدم الشركة مشتقات الأدوات المالية من أجل التحوط من مخاطر أسعار الفائدة وتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية عن القروض لأجل و التدفقات النقدية المستقبلية وفقاً للمعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. القواعد حول محاسبة مشتقات الأدوات هي معقدة ومتطلبات محاسبة التحوط بما في ذلك المستندات قد تكون أيضاً معقدة، عدم الامتثال إلى القواعد ذات الصلة بالمستندات وقواعد فاعلية التحوط و المعايير حول الاحتمالات قد تؤدي إلى تذبذبات في قائمة الدخل.

الإجراءات التي اتبعتها

- قمنا بفحص طبيعة علاقات التحوط التي تم ابرامها وما إذا كانت متماشية مع استراتيجية الخزينة الخاصة بالشركة. وعن المشتقات القائمة بنهاية العام فلقد قمنا بتقييم مدى اكتمالها وبقاءها وذلك من خلال الحصول على تأكيدات خارجية وعن قيمها العادلة من خلال تأدية عمليات إعادة الاحتساب المستقلة الخاصة بنا.
- ولقد قمنا بإشراك متخصصينا لتقييم إجراءات محاسبة التحوط التي إتبعها الشركة وذلك لإختبار مدى فاعلية التحوط.
- وقد إختبرنا كفاية الإفصاحات المتعلقة بمحاسبة التحوط.

المسائل الأخرى

بأشر مراجع حسابات آخر مراجعة القوائم المالية كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ إذ أبدى رأياً غير متحفظ حول تلك تقرير بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠١٧.

المعلومات الأخرى

تعتبر الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. والمعلومات الأخرى هي عبارة عن تقرير مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركة و تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، كما أننا لا نبدي أي رأي بشأن ضمانها.

أما بالنسبة لمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتعلق بقراءة المعلومات الأخرى، ومن خلال ذلك، فإننا نقوم بالتأكد مما إذا كانت المعلومات الأخرى متناسقة بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها في سياق عملية التدقيق أو خلافاً لذلك ما إذا كانت تشوبها أي أخطاء جوهرية. فإذا تبين لنا على أساس العمل الذي قمنا به بأن هناك أخطاء جوهرية في تلك المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن ذلك. غير أننا لم نجد شيئاً يجب التنويه إليه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

تتحمل الإدارة مسؤولية الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة سوق المال والأحكام المعمول بها لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، وكذلك عن الضوابط الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية للسماح بإعداد القوائم المالية بصورة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ.

صفحة ٢ (ب)

وخلال إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة والإفصاح، إن اقتضى الأمر، عن كافة المسائل المتعلقة باستمرارية الشركة واستخدام مبدأ المحاسبة على أساس فرضية استمرارية المشروع، ما لم تكن الإدارة تعتزم تصفية الشركة أو التوقف عن العمليات، أو كان لا يوجد لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

وبتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية بمجملها خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات المتضمن لرأينا حولها. إن التأكيد المعقول يعتبر تأكيداً عالي المستوى، ولكنه لا يعتبر ضماناً على أن عملية المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية كفيلة دائماً باكتشاف الأخطاء الجوهرية حال وجودها. ويمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تعتبر جوهرية إذا كان يمكن التوقع بشكل معقول أن تؤثر بشكل فردي أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتم اتخاذها على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، فإننا نمارس التقديرات والأحكام المهنية ونحافظ على مقدار من الشك المهني طوال عملية التدقيق. كما أننا نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ، والقيام بوضع وتطبيق إجراءات التدقيق اللازمة للتعامل مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة المراجعة التي تعتبر كافية ومناسبة لتكون أساساً لرأينا. وإن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الغش هو أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير، أو الحذف المتعمد أو تقديم المعلومات الخاطئة، أو التحايل على إجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لإجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل وضع إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي تم إعدادها من قبل الإدارة.
- التوصل إلى رأي حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ المحاسبة على أساس فرضية استمرارية المشروع، وتحديد ما إذا كان هناك أي عدم يقين جوهري في ما يتعلق بأي من الأحداث أو الظروف التي يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار في عملياتها استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها. فإذا تبين لنا وجود عدم يقين جوهري، فإننا مطالبون بلفت الانتباه إلى ذلك الأمر في تقرير "مراجعي الحسابات" الصادر عنا ضمن الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كاف. ونحن نعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير "مراجعي الحسابات" المعد من قبلنا. ولكن مع ذلك، فقد تؤدي أي أحداث أو ظروف مستقبلية إلى أن تتوقف الشركة عن عملياتها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تتضمن كافة المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل لها.

إننا نتواصل مع القائمين على حوكمة الشركة بخصوص مجموعة من المسائل من بينها نطاق وتوقيت المراجعة والنتائج الهامة للمراجعة بما في ذلك أوجه القصور الخطيرة في الرقابة الداخلية التي اكتشفناها أثناء مراجعتنا.

كما أننا نقدم بياناً إلى القائمين على حوكمة الشركة يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يخص الاستقلالية، ونبذلهم بجميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يكون لها أثر على استقلاليتنا، والضمانات ذات الصلة حيثما أمكن.

ومن بين المسائل التي يتم إبلاغها إلى القائمين على حوكمة الشركة، فإننا نحدد هذه المسائل التي كانت ذات أهمية قصوى في مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية وبالتالي تعتبر من المسائل الرئيسية للمراجعة. إننا نعرض هذه المسائل في تقرير مراجعي الحسابات الخاص بنا ما لم يحول قانون أو لائحة ما دون الإفصاح العلني عن هذه المسألة، أو عندما نقرر - في حالات نادرة جداً- أنه لا ينبغي الإفصاح عن مسألة ما في تقريرنا لأن العواقب السلبية لهذا الإفصاح قد تزيد عن المنافع للصالح العالم من خلال هذا الإفصاح.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في رأينا، تمثلت القوائم المالية للشركة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ من جميع الجوانب الجوهرية لما يلي:

- شروط الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال؛ و
- الأحكام المعمول بها من قانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته.



مايكل كولنسون

٢٧ فبراير ٢٠١٨